الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير

محضر اجتماع اللجنة العلمية للقسم

قسم

العلوم المالية والمحاسبة

بيانات الدّورة

رقم الدّورة	تاريخ الدّورة	طبيعة الدّورة	
		عادية	استثنائيّة
05	2024/06/11	☐	☒

I- قائمة الحاضرين أعمال دورة اللجنة العلمية للقسم

1. أعضاء اللجنة العلمية للقسم[1]

الرّقم	الاسم واللّقب	الصّفة	الإمضاء
1	عمر علي عبد الصمد	رئيس اللجنة العلمية للقسم	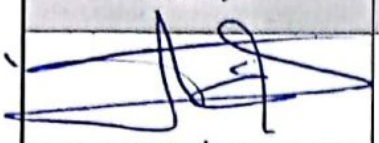
2	لمين علوطي	رئيس القسم	حضر و امتنع عن التصويت
3	كمال زواق	أستاذ محاضر قسم أ	
4	علي مامي	أستاذ محاضر قسم أ	
5	وردة موساوي	أستاذ محاضر قسم أ	
6	عبد الغنى كحلة	أستاذ محاضر قسم أ	
7	بشير غزازي	أستاذة مساعد قسم أ	غائب بعذر

[1] وفقا للقرار رقم 969 المؤرخ في 23 جويلية 2023الذي يحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية.

CamScanner

II- جدول أعمال الدورة الاستثنائيةاللجنة العلمية للقسم

عام ألفين وأربعة وعشرون، وفي الحادية عشر من شهر جوان وعلى الساعة 10.30، تم عقد اجتماع اللجنة العلمية لقسم العلوم المالية والمحاسبة في دورة استثنائية عادية، لمناقشة مراسلة السيد رئيس المجلس العلمي (غير مرقمة) المؤرخة في 2024/05/28 بخصوص إيداع أطروحة الطالبة: فضيل ابتسام.والموجهة للسادة أعضاء المجلس العلمي المحترمين.

III- مُجريات أعمال دورة اللجنة العلمية للقسم[2]

-مناقشة مراسلة السيد رئيس المجلس العلمي والرد عليها

نحن أعضاء اللجنة العلمية لقسم العلوم المالية والمحاسبة وتبعا لإرسالية السيد رئيس المجلس العلمي المحترم المذكورة أعلاه قررنا عقد اجتماع استثنائي، واستخداما منا لحقنا في الرد ولتنوير السادة أعضاء المجلس العلمي المحترمين، إضافة إلى السيد المحترم عميد الكلية،وبعد عرض الموضوع ومناقشته من طرف أعضاء اللجنة تم الخروج بما يلي:

عبر السادة أعضاء اللجنة العلمية عن امتعاضهم مما ورد في الإرسالية المذكورة أعلاه، حيث سنرد على ما ورد فيها بالتفصيل في شكل نقاط كما يلي:

- الإرسالية لا تتضمن أي رقم مرجعي مكتفيا بتاريخ الإرسالية، مع عدم وضوح موضوعها والذي يشير فقط بخصوص إيداع أطروحة الطالبة: فضيل ابتسام، مع عدم وجود ختم رئيس المجلس العلمي، حيث كان من المفروض استلام محضر المجلس العلمي المنعقد في 21 ماي 2024 والذي لم نتحصل عليه لحد الساعة رغم مضي 20 يوما من الاجتماع، حتى نعلم بمخرجاته، وهل تم التطرق إلى قضية التأجيل؛ وحتى نتصرف بما يضمن حقوق اللجنة علمية.

- أكد السيد رئيس اللجنة العملية للقسم كعضو في المجلس العلمي والذي كان حاضرا في الاجتماع الأخير المنعقد بتاريخ 21 ماي 2024 أن القضية انتهت وتم الاتفاق على التعديل في لجنة المناقشة وبدون أدنى مشكل، **وبموافقة المشرف نفسه الأستاذ الدكتور حكيم شبوطي الذي كان حاضرا في اجتماع المجلس العلمي كمدعو؛**

- استخدم السيد رئيس المجلس العلمي عبارة **"قرر المجلس العلمي تأجيل قبول الأطروحة حتى يتم التواصل مع لجنة التكوين..."** رغم أن أعضاء المجلس العلمي لم يعارضوا التعديل المقترح من طرفنا كلجنة علمية في الاجتماع الأخير، ولم يثيروا أيضا قضية التأجيل هاته، فإذا افترضنا جدلا أن الأعضاء قد قرروا تأجيل قبول مناقشة الأطروحة فما الداعي لهاته الإرسالية إذن؟ فمن جهة هو يخاطب أعضاء المجلس العلمي بقوله "سنكون مضطرين **كرئيس مجلس علمي** إعلامكم بأن إيداع الطالبة لأطروحتها سيتم تأجيله للمجلس العلمي القادم"، ومن جهة أخرى يقول بأن **"المجلس العلمي–**

[2] يُحدّد عدد النّقاط وفقاً للنّقاط المُدرجة ضمن جدول أعمالالدّورة.

CamScanner

بما فيه الأعضاء-قد **قرر تأجيل** قبول الأطروحة"، والسؤال المطروح هنا: هل المجلس العلمي بأعضائه هو الذي قرر أم السيد رئيس المجلس العلمي منفردا هو من قرر وكيف؟

- بما أن ملف إيداع الطالبة مكتمل وقد مر على لجنة تكوين الدكتوراه وكذا اللجنة العلمية للقسم والتي أرسلت المحضر للمجلس العلمي والذي أدرجه ضمن أعمال الاجتماع، فلماذا يتم تأجيله أصلا؟ حيث كان من المفروض أن يتم معالجة هذا الملف بطريقة عادية في حينه حتى وإن تطلب الأمر اللجوء للتصويت؛

- السيد رئيس المجلس العلمي -وحسب الإرسالية- تكلم باسم لجنة التكوين في الدكتوراه شعبة العلوم المالية والمحاسبة، حيث كان من المفروض أن تكون تلك التصريحات على شكل إرسالية محررة من طرف لجنة التكوين في الدكتوراه توجه نسخة منها للجنتنا للرد عليها، وليس مجرد تصريحات شفوية؛

- استخدام عبارات غير لائقة وغير مقبولة وتهجم على اللجنة العلمية وتطعن في مصداقية أعضائها وهذا باستعمال العبارات التالية: "**الأسباب المقدمة من طرف اللجنة العلمية لا تمت للحقيقة بصلة، ولا أساس لها من الصحة**"، وعبارة "**تستند إلى أسباب غير موضوعية بتاتا وغير علمية إطلاقا، بل جاءت للتعديل من أجل التعديل وفقط**"، وهي أولا تدخل غير مقبول في صلاحيات اللجنة العلمية للقسم التي تعتبر سيدة في قراراتها حسب التشريع، وتشكيك صريح واستهزاء بنزاهة ومستوى أعضاء اللجنة العلمية للقسم الذين بذلوا العناية المهنية والعلمية اللازمة، وفي إطار المهام المنوطة بهم حتى تكون قرارات اللجنة العلمية ذات مصداقية؛

استخدام عبارة "**متأسفين أيما أسف على ما سوف تتحمله الطالبة من آثار لا علاقة لها بمسبباتها**" هو اتهام للجنة العلمية أنها كانت السبب في عرقلة الطالبة وتأخير إجراءات مناقشتها.

- صرح السيد رئيس المجلس العلمي أن "**محضر اللجنة العلمية لم يتضمن أسباب هذا التغيير**"، إلا أن محضر اللجنة العلمية قد ذكر صراحة أسباب هذا التعديل في الصفحة رقم 05 بقوله: "وافق أعضاء اللجنة العلمية على تعديل تشكيلة لجنة المناقشة المقترحة من طرف الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور شبوطي حكيم ولجنة التكوين في الدكتوراه للعلوم المالية والمحاسبة **وهذا نظرا لعدم تخصص بعض أساتذة لجنة المناقشة مع موضوع الأطروحة**" مع العلم أن رئيس اللجنة العلمية – ومن باب الاستئناس- قد أعلم هاتفيا رئيس المجلس العلمي بمخرجات اجتماع اللجنة العلمية بعد عقد الاجتماع مباشرة؛

- صرح السيد رئيس المجلس العلمي أنه: "لم يتم إعلام لجنة التكوين بهذا التعديل"، رغم أنه لا يوجد سند قانوني ولا حتى النظام الداخلي ينص على إلزامية إعلام لجنة التكوين – في حالة وجود تعديلات من طرف اللجنة العلمية إلا أنه ومن باب الاحترام تم الاتصال وديا برئيس لجنة التكوين ؛

- كأعضاء للجنة العلمية لم ولن نشكك في مصداقية لجنة تكوين في الدكتوراه إطلاقا بل نكن كامل التقدير والاحترام لأعضائها ونثمن مجهوداتهم ولا نشك في نزاهتهم وأن كل لجان المناقشة التي تم اقتراحها من طرف لجنة التكوين هذه تم المصادقة عليها بدون أي تعديل، **ولسنا هنا بصدد الرد الكتابي على اللجنة نفسها مادام لم يصلنا منها أي مراسلة رسمية مباشرة**، حيث أننا نرى أن لجنة

CamScanner

التكوين قامت بعملها ووافقت على لجنة المناقشة المقترحة من طرف المشرف وهي سيدة في قراراتها، كما أن اللجنة العلمية والتي بدورها مارست مهامها ورأت بهذا التعديل الجزئي.

- كأعضاء لجنة علمية أيضا لم ولن نشكك في كفاءة ومستوى زملائنا الأساتذة المحترمين الذين تم اقتراحهم من طرف لجنة التكوين، وأن السبب الوحيد للتعديل يرجع لعدم توافق تخصصاتهم أولا مع شعبة التكوين في العلوم المالية والمحاسبة، وثانيا مع تخصص الطالبة وهو مالية وبنوك، وثالثا مع موضوع الأطروحة الذي هو في التسويق الالكتروني، وهو ما نصت عليه صراحة المادة 40 من القرار 547 المؤرخ في 02 جوان 2016 المتعلق بكيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.كما أن اللجنة العلمية لم تستلم التخصصات التكميلية لأساتذة الكلية إلا مع بداية دخول شهر جوان الحالي؛

- بالرجوع لأحداث القضية فإن أعضاء اللجنة وخلال اجتماعها في دورتها العادية بتاريخ 2024/05/14عرض عليهم ملف إيداع الطالبة فضيل ابتسام تخصص مالية وبنوك ضمن شعبة علوم مالية ومحاسبة وأطروحتها الموسومة بأثر التسويق الالكتروني في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر – دراسة عينة من البنوك الجزائرية، مكونا من اللجنة المقترحة للجنة تكوين الدكتوراه، حيث ارتأى أعضاء اللجنة العلمية بعد المشاورات تعديل في أعضائها بما يناسب تخصص الطالبة وموضوعها بدون أي خلفيات أو حساسية، حيث كان الأمر يتعلق باجتهاد من الأعضاء، وبهدف الوصول للأفضل والأحسن في لجان المناقشة، **ومن باب الاستئناس وبطريقة ودية تم الاتصال أولا برئيس لجنة التكوين هاتفيا ثلاث مرات والذي لم يقم بالرد على مكالماتنا، ومن ثم الاتصال بالمشرف شخصيا، حيث تم إعلامه** وإخباره بإمكانية اختيار أي أستاذ آخر يراه مناسبا بشرط أن يكون في إطار التخصص وفي إطار موضوع الأطروحة التي كانت تتضمن التسويق الالكتروني والميزة التنافسية في البنوك، **وقد وافق المشرف على التعديل واضعا كامل ثقته في أعضاء اللجنة العلمية،وكذلك في اجتماع المجلس العلمي.**

نـأمل ألا تتكرر مثل هاته التصرفات في المستقبل حفاظا على العلاقة الطيبة بين الطرفين

رفعت الجلسة أشغالها في نفس اليوم والشهروالسنة على الساعة 12.00 سا مساء.

رئيس اللجنة العلمية للقسم
(الاسم واللقب والتّوقيع)

رئيس اللجنة العلمية قسم علوم المالية والمحاسبة

أ.د علي عبد الصمد عمر

كاتب الجلسة
(الاسم واللقب والتوقيع)

CamScanner